القابون الصناعية إلى الواجهة من جديد

صناعيون: كيف يطلبون منا ضريبة دخل عن منشآت توقفت عن العمل منذ عشر سنوات؟

وزارة المالية لم تجب عن تساؤلات «الوطن» ولم ترد على رئيس غرف التجارة السابق

نوار هيفا – إيمي غسان

عادت قضية منطقة القابون الصناعية بكل ما فيها من تعقيدات وأخذ ورد سابق بين الصناعيين والوزارات المعنية ومحافظة دمشق إلى الواجهة، وذلك بعد مناشدة الصناعيين وزارة المالية لإعفائهم من ضريبة الدخل والتزامات مالية أخرى كون المنطقة متوقفة عن العمل منذ عام ٢٠١١.

الفيصل في الموضوع كما يتضح من الكلام السابق هو وزارة المالية التي أرسلت «الوطن» أسئلتها إليها منذ أربعة أيام، ولم تحصل منها حتى لحظة كتابة هذه السطور على جواب، رغم ملاحقتنا اليومية للموضوع والتواصل لأكثر من مرة في اليوم، والمبرر انشغال المعنيين بالرد بالاجتماعات الكثيرة في الوزارة، وتأجيلنا في كل يوم لليوم التالي حتى اليوم.

منذ يومين، ناشد الرئيس السابق لاتحاد غرف تجارة سورية، غسان القلاع في صفحته على موقع فيس بوك، المسؤولين وأصحاب القرار في وزارة المالية لإصدار قرار بإعفاء أصحاب المعامل والعقارات في منطقة القابون الصناعية من ضريبة الدخل، موضحاً أن المنطقة نُهبت منذ عام ٢٠١١، وما تبقى فيها لا يصلح حتى حديد خردة بحسب تعبيره، وتابع: إضافةً إلى أن المنطقة الصناعية في القابون تم استملاكها لمصلحة المحافظة لبناء مدينة جديدة تزين مدخل العاصمة الشمالي، وانتقل أصحاب الفعاليات التي استُملكت من قبل المحافظة إلى عدرا أو بادية الشام، وسيتم لاحقاً توزيع أسهم على أصحاب العقارات والمعامل في منطقة القابون الصناعية ينتفع بها الورثة أو ورثة الورثة كما قال، وتساءل القلاع: بأي منطق أو قانون تلاحقهم الدوائر المالية بضريبة الدخل حتى هذه اللحظة؟ ولماذا لا يتم إعفاؤهم ما لم يثبّت أنهم يعملون ويربحون ولو في مكانٍ آخر؟

«الوطن» تواصلت مع مجموعة من الصناعيين حول الموضوع، فقال الصناعي عاطف طيفور لصحيفة «الوطن»: إن هناك قراراً بالطي تزامن مع قرار المخطط التنظيمي، لكامل الملفات المالية بعدم دفع الصناعي أي ضريبة مالية أو خدمات بالمحافظة أو ترابية أو تأمينات اجتماعية أو اشتراك الكهرباء، أي كل ما يتعلق بمنشأة صناعية قيد العمل.

> طيفور : معاملات المالية ترهق الصناعيين

وأكد طيفور أن هذا القرار كان لن توقف عن العمل، ومن اختار نقل المنشأة لمكان آخر محدد كعدرا مثلاً يتابع التزاماته المالية، لكن هذا القرار لم ينفذ، وجميع الصناعيين ما يزالون يدفعون كل التزاماتهم ومنها اشتراكات الكهرباء التي هي فعلياً بدون عدادات، للمالية والمحافظة والتأمينات بما فيها كل الضرائب، رغم وجود قرار رئاسة مجلس الوزراء بإيقاف الدفع من قبل الصناعيين.

أما عن إقدام الصناعيين على تقديم طلب إيقاف عمل للمالية لإيقاف الدفع الضريبي بناء على قرار الإيقاف، بيّن طيفور أن الصناعي غير مُطالب برفع طلب بعد قرار إيقاف العمل بالمنطقة وإيقاف أعمال الترميم وإيقاف الإنتاج، وهذا القرار تبنته المالية لاستكمال أعمال المخطط التنظيمي في منطقة القابون وعليه يتم إيقاف كل المعاملات والرسوم والضرائب الخاصة بكل المنشآت الصناعية ضمن هذه المنطقة.

وأضاف: نحن كصناعيين لا نستطيع إيقاف العمل لأنه في حال حصل الإيقاف فإن العودة للعمل تتطلب ترخيص عمل جديداً، كما أن الوضع في منطقة القابون هو نقل السجل الصناعي ذاته وليس توقيف منشأة، وهم تكفلوا بكامل هذه الإجراءات الروتينية تسهيلاً للصناعي فلماذا اليوم يطالبون بالدفع؟.

وأوضح طيفور أن الأمر الوحيد الذي يطالب به الصناعي هو حقوق العمال وما يتعلق بموضوع التأمينات الاجتماعية، لأنه في حال كان هناك عمال مكلفون ضمن هذه المنشأة ولم يقدم الصناعي على طيّها في التأمينات، فإن العامل له الحق بأن يُدفع عنه للتأمينات التي لها حق بالضرائض، أما دفع اشتراكات كهرباء لعدادات مسروقة فهو أمر غير منطقي.

وأشار طيفور إلى أن الصعوبة لا تكمن بقيمة الدفع بالنسبة للصناعي، بل بروتين وآلية الدفع، وعندما يقدم أي صناعي اعتراضاً على مخالفة قرار الدفع يكون الرد بالمالية بأن تدفع أولاً ثم تتابع أمر الإيقاف، معاملة الإيقاف تستغرق نحو العام في دوائر المالية وهو ما أرهق الصناعي، لأنه وفي حال عدم الدفع ينتقل بعدها الصناعي لمرحلة الحجوزات.

المنطقة اليوم ليست منطقة صناعية بل تحولت قانونيا لمنطقة استثمارية، وهذه العقارات موقفة بأمر من رئاسة مجلس الوزراء والمحافظة ونهايتها بمرسوم، الصناعي اليوم لا يهمه القديم لكنه يطالب من يوم المرسوم لليوم بتنفيذ أمر الطي للقرار.

من جهته الصناعي عماد الحمصي أوضح أنه من الصناعيين الذين حصلوا على إيقاف دفع ضرائب الدخل، وأنه كل نهاية عام يجدد عملية التوقف.

وأشار إلى أن هذه العملية اكتشفها بالمصادفة عندما علم بأمر الحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة، لتخلف دفع ضريبي في التأمينات الخاص بمنشأته الصناعية في منطقة القابون، مبيناً أن سبب التخلف في الدفع ليس التهرب الضريبي، لأنه سدد كامل التزاماته المالية قبل أن تُدمر المنطقة، لكنه توقف عن الدفع منذ عام ٢٠١١ ظناً منه أن توقف المنشأة يوقف الدفع الضريبي.

وأوضح الحمصي أنه وبعد أن فك قرار الحجز الذي تم تمديده استثنائياً لعام ٢٠٢٠، عمل على مراجعة المالية نهاية كل عام لدفع الترتيبات المالية الخاصة بمنشآته، مبيناً أنه حتى اللحظة لا يعلم إن كان أمر الإيقاف مازال ساري المفعول أم إنه بحاجة لتجديد قيد في التأمينات كما هو الحال المتبع في المالية.

وأضاف الحمصي: إن ما أرهقه هو المدة الذي استغرقها العمل لفك الحجز أكثر من المبلغ نفسه فالعملية استغرقت نحو العامين مشمولة فيها كامل الضرائب ودفع قرابة المليون ونصف المليون غرامات للتأمينات.

الذهب ينخفض عالمياً ويحافظ على أسعاره محلياً

الوطن

قالت وكالات إن أسعار الذهب تراجعت أمس مع صعود الدولار وعوائد سندات الخزانة الأميركية إلى مستويات هي الأعلى منذ عدة سنوات، بعد تصريحات متشددة من مسؤولي البنك المركزي الأميركي والتي عززت توقعات رفع حاد لأسعار الفائدة.

وذكرت وكالة رويترز أن سعر الذهب انخفض في المعاملات الفورية ٠.٣ بالمئة إلى ١٦٢٤.١٢ دولاراً للأوقية مقترباً من أدنى مستوى في عامين ونصف العام البالغ ١٦٢٠.٢٠ دولاراً الذي لامسه في وقت سابق من الأسبوع. وانخفضت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠.٣ بالمئة إلى ١٦٣١.٦٠ دولاراً.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى نزلت الفضة في المعاملات الفورية إلى أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع، وسجلت في أحدث التعاملات انخفاضاً ١.٤ بالمئة إلى ١٨.١٧ دولاراً للأوقية.

ونزل البلاتين ٠.٧ بالمئة إلى ٨٤٢.٥٢ دولاراً بعد أن سجل في وقت سابق أدنى مستوى منذ الخامس من أيلول الجاري، وانخفض البلاديوم ١.٢ بالمئة إلى ٢٠٦١.٣١ دولاراً.

بينما حافظ الذهب محلياً على أسعاره محلياً بحسب نشرة الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق، التي أوضحت أن سعر الغرام عيار ٢١ مبيع ٢١٠ آلاف ليرة، وشراء ٢١٤٥٠٠ ليرة، أما الغرام عيار ١٨ مبيع ١٨٤٢٨٦ ليرة.

«كبسات» جمركية على صيدليات دمشق.. وتهريب أدوية سورية لخارج القطر

مصدر في الجمارك: وصل الأمر ببعض الصيدليات لعرض المهربات في الواجهة

عبد الهادي شباط

نفذت مفارز الجمارك عدة (كبسات) على صيدليات دمشق خلال الفترة الماضية لمصادرة الأدوية المهربة، وحسب ما أفاد به مصدر في الجمارك لـ«الوطن»، فإن سبب ذلك هو مبالغة الصيدليات في عرض ومبيع الأدوية المهربة وأن بعض الصيدليات وصل بها الأمر لعرض الأدوية المهربة في واجهات الصيدليات وفي متابعة أجرتها «الوطن» أوضح مصدر في نقابة الصيادلة أن هذه «الكبسات» توقفت وتم التنسيق مع المديرية العامة للجمارك حول ذلك.

بينما اعتبر العديد من الصيادلة الذين تواصلت معهم «الوطن» أن حجم الأدوية المهربة في معظم الصيدليات لا يتجاوز ١٠ بالمئة وسبب وجودها هو طلب الأطباء هذه الأنواع من الأدوية وأن معظم المعروضات في الصيدليات من خارج المستحضرات الطبية هي منتجات محلية لكن مطالبة الجمارك للصيدلي في البيان الجمركي غير منطقية لأن هذه البيانات يحتفظ بها المستورد وتطلب منه عند إدخال البضائع وليس من الصيدلاني كبيرة لتخزين الأدوية قبل ترحيلها وبيعها في السوق المحلية ومنها مستودعات بريف دمشق حيث تبين أن الأدوية في المستودع الأخيرة في مبيع الأدوية خاصة أن دخول الجمارك للصيدلية يثير استغراب المواطنين كما يثير الشائعات والشبهات حول الصيدلية وهو ما يتسبب بضرر مباشر للصيدلية.

وفي الجمارك أورد مصدر أنه تم خلال الفترة الماضية ضرب (ضبط) مستودعات كبيرة لتخزين الأدوية قبل ترحيلها وبيعها في السوق المحلية ومنها مستودعات بريف دمشق حيث تبين أن الأدوية في المستودع من دون بيانات جمركية أو بيانات قديمة تعود لسنوات وتم استغلالها لإدخال كميات إضافية من الأدوية، إضافة لأدوية مخالفة ومنتهية الصلاحية، وتم في حينها تنظيم قضية جمركية وإعلام الجهات المعنية ومنها التجارة الداخلية لكون مخالفة انتهاء الصلاحية من اختصاص التجارة الداخلية كما تم تنظيم ضبط تمويني إلى جانب الضبط الجمركي وتسليم كل هذه الكميات لوزارة الصحة التي تعمل على إتلاف هذه الأدوية بما يضمن عدم عودة هذه الأدوية للسوق واستخدامها.

وأوضح المصدر أن هناك قضية تهريب أدوية تم تسجيلها خلال الفترة الماضية لدى الجمارك لكنها تفيد بتهريب أدوية سورية إلى خارج الحدود وأن معظم الأدوية كانت مضادات الرشح و«الكريب» ومضادات التهاب ومسكنات خاصة لمرضى الأورام الخبيثة وتم التعامل مع القضية عبر الأنظمة المعمول بها لدى الجهاز الجمركي حيث يتم التعامل مع مثل هذه القضايا (تهريب الأدوية) بحزم واتخاذ عقوبات رادعة لما يحمله تهريب الأدوية من إدخال أدوية غير معلومة المنشأ وغير مطابقة المواصفات لكونها تدخل من دون عرضها على أي مخبر لتحديد مدى مطابقتها للمواصفات وكل ذلك يعرض من يستخدمها للضرر الصحي المباشر.

> نقابة الصيادلة: الموضوع انتهى وتم التنسيق مع الجمارك

مدير الجمارك سيلتقي تجار دمشق

الحلاق لـ«الوطن»: سنطرح بعض الإشكاليات التي تضر بالتجارة والمداهمات الجمركية على الأسواق نظمت حالياً ولم تعد كما كانت

رامز محفوظ

كشف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق عن لقاء سيعقد يوم الأحد القادم مع مدير عام مديرية الجمارك ماجد عمران، لافتاً إلى أن التجار سيقومون بتقديم طروحاتهم ومشاكلهم ضمن القطاعات التجارية التي يعملون بها على مدير الجمارك من أجل إيجاد حلول.

وكشف الحلاق في تصريح لـ«الوطن» عن وجود بعض الإشكاليات التي سيتم طرحها خلال الاجتماع مثل ضرورة قبول بيان جمركي لبضائع مستوردة بشكل نظامي لكنها لم تبع خلال مدة محددة، إذ إنه أحياناً تعتبر الجمارك بعض البيانات منتهية الصلاحية، لافتاً إلى أنه من المفترض أن تكون صلاحية البيان الجمركي مفتوحة مادام المنتج معروفاً وهو نفسه لم يتغير.

وأشار إلى وجود بعض المواد التي لم يتم بيعها والتي منع استيرادها مثل المواد المنزلية، فتعتبرها الجمارك في بعض الأحيان غير مطابقة للبيان الجمركي وهذا الأمر سيتم طرحه بشكل كبير من التجار، إضافة إلى الإشكالية حول بعض المواد التجميلية التي لم يتم تصريفها والتي سيتم طرحها أيضاً ومناقشتها مع مدير الجمارك.

وأوضح أنه بالنسبة للمواد الغذائية فإن صلاحيتها هي التي تحدد مدة البيان الجمركي ففي حال كانت صلاحية المادة سنة أو ثلاث سنوات على سبيل المثال فإن مدة البيان تنتهي مع انتهاء الصلاحية.

وبخصوص مداهمات الجمارك للأسواق أكد الحلاق أن المداهمات على الاسواق لا تتم جزافاً، وإنما عندما يكون هناك تخوف من وجود مادة مهربة أو غير مطابقة للمواصفات، مشيراً إلى وجود قانون خاص الغاية منه معالجة موضوع التهريب والمواد المنتهية الصلاحية.

وأوضح بأن المداهمات الجمركية على الأسواق نظمت حالياً وصارت أفضل من قبل باعتبار أن عضو غرفة التجارة الذي يرافق الدورية الجمركية على دراية تامة إن كانت هذه المادة أو تلك دخلت السوق تهريباً أم غير مهربة.

وأفاد الحلاق أن ما يطرحه التجار دوماً، هو أنه في حال وجود تشاركية أعلى بين وزارة الاقتصاد ووزارة التجارة الداخلية والمصرف المركزي حول احتياجات السوق، فمن الممكن الوصول إلى نقطة مهمة وهي استمرار قطاع الأعمال بالسير ولو بشكل بطيء وغير متسارع لحين الوصول فيما بعد لمرحلة الانتعاش وتحسين الواقع الاقتصادي بشكل أفضل وأجود.

من جهته بين عضو مجلس إدارة الغرفة ياسر اكريم لـ«الوطن» أن الغاية من اللقاء مع مدير عام الجمارك استمرار التواصل بين الجمارك والتجار والصناعيين من أجل طرح كل همومهم على الجمارك بهدف الوصول إلى لغة مشتركة بين الطرفين ستنهض بالعمل التجاري والصناعي.

ولفت إلى أن موضوع التكاليف الجمركية المفروضة على البضائع سيتم مناقشته مع مدير عام الجمارك من أجل الوصول إلى وضوح للرؤية، كما ستتم مناقشة وطرح موضوع الدوريات والمداهمات الجمركية للأسواق، لافتاً إلى أن كل التجار يطالبون بشكل دائم أن تكون الجمارك على الحدود وليس في الأسواق كي يتخلصوا من الخوف لديهم من مداهمات الأسواق.

وحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي في غرفة التجارة سيتم خلال اللقاء الاطلاع على الطروحات التي سيتم عرضها من التجار والتعاون مع مديرية الجمارك في معالجة المعوقات التي تعترض النشاط الاقتصادي، في ضوء أحكام القوانين والأنظمة النافذة وبما ينعكس إيجاباً على المصلحة العامة.

> اكريم: التجار يطالبون بوجود الجمارك على الحدود وليس في الأسواق